جمهوريـــة العـــراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعـــة ديـــالى
كلية القانون و العلوم السياسيـــة
قســـم القانـــون / الدراسة المسائية

منظمة التجارة الدولية

(النظرية والواقع والمستقبل)

بحـث تقدمـت بـه الطالبـة (**بتـول عبـود كامـل**) الى كليـة القانـون و العلـوم السياسيـة / قسم القانـون وهـو جـزء مـن متطلبـات نيـل شهـادة البكالوريـوس فـي القانـون . .

بإشراف

م . م . عمار ياسين كاظم

١٤٣٨ هـ ٢٠١٧ م

بسم الله الرحمن الرحيم

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ ۚ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ﴿٢٩﴾

صدق الله العظيم

سورة النساء
أيـة (٢٩)

الاهـــــداء

أهدي هذا البحث المتواضع إلى أبي الذي لم يبخل علي يوماً بشـــــيء ...

وإلى من تتسابق الكلمات لتخرج معبرة عن مكنون ذاتها من علمتنـــــي وعانت الصعاب لأصل إلى ما أنا فيـــه وعندما تكسوني الهموم أسبـــح فـــي بحـــر حنانهـــا ليخفـــف مـــن آلامي .. أمـــي ...

إلى من علمني النجاح والصبر .. إلى من افتقده في مواجهة الصعـــاب ولم تمهله الدنيا لأرتوي من حنانـــه.. زوجـــــي (رحمه الله) ...

والى اخوتي و اخواتـــي واولادي (سندي في الحياة) ...

اليهـــم جميعـــا" اهـــدي ثمـــرة جهـــدي ...

شكـــــر وتقديـــــر

الحمـــد لله رب العالميـــن والصلاة والســـلام على سيـــد المرسليـــن الرسول الأمين واشـــرف الخلـــق اجمعيـــن وخاتـــم الانبيـــاء سيدنـــا محمـــد وعلى اله وصحبه ومـــن تبعهـــم بإحســـان الى يـــوم الديـــن .

لايسعنـــي الا ان أتقـــدم بوافـــر الشكـــر والتقديـــر الى الاستاذ عمار ياسين كاظم المشرف على هـــذا البحـــث الذي ساعدنـــي في انجـــازه لما قدمـــه مـــن توجيهات سديدة وملاحظات قيمة التي قومت بحثي هذا . فجزاه الله خير الجزاء .

كـــما أتقدم بالشكـــر والامتنـــان الى عمـــادة كليـــة القانون والعلوم السياسية / قســـم القانـــون لما كـــان لهـــم من دور بـــارز خلال فتـــرة الدراســـة ..

واتقـــدم بالشكـــر والثنـــاء الى كـــل مـــن اسهـــم معـــي فـــي اكمـــال هـــذا البحث متمنيـــة لهم دوام العطـــاء ..

ومـــن الله التوفيـــــق ..

البـــاحثة

اقـــرار المشـــــــــــرف

اشهـــد إن إعـــداد هـــذا البحـــث الموســـوم (منظمـــة التجـــارة الدوليـــة (النظريـــة والواقـــع والمستقبـــل)) قـد جـــرى تحـــت إشرافـــي فـــي كليـــة القانون والعلوم السياسية / جامعة ديالى ، وهـــو جـــزء من متطلبات نيـــل شهـــادة البكالوريوس فـــي القانون .

م . م .

التوقيع /

التاريخ /

المحتويـــــــات

المقـــدمـــــة

ت	الموضـــــــــــــوع	الصفحـــة
١	الايـــة القرآنية	أ
٢	الاهـــــداء	ب
٣	الشكر والتقديـــر	ج
٤	المقـدمـــــة	١ - ٢
٥	المبحث الاول / الواقع النظري لمنظمة التجارة الدولية	٣
٦	المطلب الاول : نشأة منظمة التجارة الدولية وعضويتها	٤ - ٩
٧	المطلب الثاني : اهداف ووظائف منظمة التجارة الدولية	١٠ – ١٢
٨	المبحث الثاني / الاثار الاقتصادية المترتبة على الانضمام الى منظمة التجارة الدولية	١٣
٩	المطلب الاول : الآثار المترتبة على الانضمام الى منظمة التجارة الدولية	١٤ - ١٧
١٠	المطلب الثاني : الاثار المترتبة على انضمام العراق الى منظمة التجارة الدولية	١٨ – ٢٤
١١	الخاتمـــــــة	٢٥ - ٢٦
١٢	المصـــــــــادر	٢٧ - ٢٨

اولا" - التعريف بالموضوع :

منظمة التجارة العالمية انها منظمة مثل باقي المنظمات العالمية لها خصائص وتنظيم وعضويه وشروط عضويه واضرار ومساوئ ، وفي نفس الوقت تختلف عن باقي المنظمات من حيث الأهمية بل ربما تفوقها اهميه لما لها من علاقه مباشره بحياة الناس وتنظيم معاملاتهم التجارية وكلنا يعلم ما للتجارة من اهمية في حياة الفرد والمجموع حيث بها وعليها تقوم الحياة وتزدهر ، في بحثنا المقدم انفا تطرقنا لبعض من تلك الملامح العامة والاساسية لمنظمة التجارة العالمية ، تم بموجبه تقسيم البحث الى مبحثين واربع مطالب وتقسيم المطالب الى ثمانية فروع وكانت كالتالي ، المبحث الاول تضمن الواقع النظري لمنظمة التجارة الدولية وفيه مطلبان الاول بعنوان نشاه منظمة التجارة الدولية وعضويتها احتوى المطلب على فرعين الاول التطور التاريخي لنشأة منظمة التجارة الدولية والفرع الثاني من المطلب الاول عنوانه الانضمام للمنظمة والانسحاب منها ، ثم اردفنا بمطلب ثاني عنوانه اهداف ووظائف منظمه التجارة الدولية واحتوى فرعين ايضا الفرع الاول عنوانه اهداف منظمة التجارة الدولية والثاني بعنوان وظائف منظمة التجارة الدولية . ثم كان لزاما علينا ان نتوسع في معرفة ما هية منظمة التجارة العالمية وتاثيرها على بلدنا العراق فاردفنا بمبحث ثاني كان مثل المبحث الاول في التنظيم ضم مطلبين واربعة فروع ، وكان عنوان المبحث هو الاثار الاقتصاديه المترتبة على الانضمام الى منظمة التجارة الدولية الحاضر والمستقبل عنوان المطلب الاول في مبحثنا الثاني كان ايجابيات وسلبيات الانضمام الى منظمة التجارة الدولية ، تضمن المطلب الاول فرعين الفرع الاول عنوانه ايجابيات الانضمام الى منظمة التجارة الدولية والفرع الثاني بعنوان سلبيات الانضمام الى منظمة التجارة الدولية في نهاية بحثنا كان لزاما علينا ان نتعرف على العلاقة بين منظمة التجارة الدولية وبلدنا العراق افردنا مطلب خاص هو المطلب الثاني المبحث الثاني احتوى فرعين ايضا هما الفرع الاول انضمام العراق الى منظمة التجارة الدولية والفرع الثاني الاثار الاقتصادية المترتبة على انضمام العراق الى منظمة التجارة الدولية . كان التقديم اعلاه مجمل ما تم الإشارة اليه في بحثنا المتواضع . ارجو ان تعم الفائدة به وان اكون قد وفقت في صياغه فقراته وبنوده .

ثانيا" - اهميـــة البحـــث :

تعد دراسة منظمة التجارة الدولية من الدراسات التي تحتل الاولوية في عالمنا المعاصر لما تمثله هذه المنظمة في المجتمع الدولي من اهمية كبيرة بالنسبة للدول الاعضاء وغير الاعضاء ولأهميتها في ادارة النظام الدولي الجديد ومن اجل اعطاء فكرة بسيطة عن هذه المنظمة المهمة في العالم ودورها ولأنها تمارس نشاطات متعددة منها ماهو اقتصادي وسياسي وفكري وثقافي خطير تهم المجتمع الدولي برمته .

ثالثا" – اشكالية البحـــث :

ان التجارة الدولية اليوم هي تحدي الدول والمؤسسات وتحتاج لخبرة وثقافة ومؤسسات خبيرة في ضبط المواصفات وتحسين طرق التسويق الدولي ، ودراسة تحديات الاتفاقات وتحديات الانفتاح التجاري العالمي . ومن جملة التحديات والمشكلات التي تواجه البلدان التي تنظم الى منظمة التجارة الدولية . انها تضع البلد عموما" في مواجهة مع منافسين عالميين يمتلكون الخبرة والتكنلوجيا المتطورة ، وان الانفتاح التام للأسواق العالمية والغاء الرسوم الجمركية من شأنه ان يعرض الاقتصادات الضعيفة الى منافسة غير عادلة وغير متكافئة .

رابعا" – منهجيـة البحـــث :

تم تناول هذا البحث وفقا" للأسلوب المنهج الوصفي وذلك من خلال التعرف على ماهية منظمة التجارة الدولية ونشأة المنظمة وعضويتها واهدافها ووظائفها والاثار المترتبة على الانضمام للمنظمة والسلبيات و الايجابيات المترتبة نتيجة الانظمام الى منظمة التجارة الدولية .

خامسا" - تقسيـــم البحـــــث :

- **المبحث الاول :- الواقع النظري لمنظمة التجارة الدولية عبارة عن مطلبين :**
  المطلب الاول / تناول نشأة منظمة التجارة الدولية وعضويتها .
  المطلب الثاني / اهداف ووظائف منظمة التجارة الدولية .
- **المبحث الثاني :- تطرقت فيه الى الاثار الاقتصادية المترتبة لى الانضمام الى منظمة التجارة الدولية وتضمن مطلبين :**
  المطلب الاول / الاثار المترتبة على الانضمام منظمة التجارة الدولية .
  المطلب الثاني / الاثار المترتبة على انضمام العراق الى منظمة التجارة الدولية .

المبحث الاول

الواقع النظري لمنظمة التجارة الدولية

تمهيد :- في هدا المبحث سيتم التطرق بإيجاز لمفهوم منظمة التجارة الدولية نشأة وانضماما والواقع التاريخي ولمراحل النشأة وكيف تكونت واصبحت منظمة تجارية ملزمة وشخصية قانونية معنوية لها حجية الزام وشروط الانضمام لها والانسحاب من عضويتها حيث يعد الالتزام ببنود المنظمة والالتزام بمفهوم العضوية المادية والمعنوية للمنظمة . ولذلك سوف يتم تقسيم هذا المبحث الى مطلبين هما:

المطلب الاول : نشأة منظمة التجارة الدولية وعضويتها .

المطلب الثاني : اهداف ووظائف منظمة التجارة الدولية.

المطلب الاول / نشأة منظمة التجارة الدولية وعضويتها :-

ان الالمام بموضوع نشأة منظمة التجارة الدولية من الاهمية حيث به نستطيع الالمام بكيفية وماهيه النشأة للمنظمة كذلك نستطيع معرفة حدود عمل المنظمة ومدى مد سلطانها القانوني والمعنوي ودورها المهم في التجارة العالمية .

أنشئت منظمة التجارة الدولية عام ١٩٩٥ وهي واحد من اصغر المنظمات العالمية عمرا وهي خليفة "الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة "التي أنشئت اعقاب الحرب العالمية الثانية ، وبالرغم من ان منظمة التجارة الدولية مازالت حديثة العهد الا ان النظام التجاري قد تطور كثيرا .

لذا سيتم تقسيم هذا المطلب الى فرعيـــن :-

الفرع الاول : التطور التاريخي لنشأة منظمه التجارة الدولية .

الفرع الثاني : الانضمام للمنظمة والانسحاب منها.

الفرع الاول : التطور التاريخي لنشأة منظمة التجارة الدولية :-

ان نشأة المنظمة مرت بمرحلتين لذلك سوف يتم ذكرهما بشكل موجز وكما يلي :

اولا :- المرحلة الأولى :- المفاوضات بين عامي (١٩٤٧ – ١٩٧٩)

وهـــذه الجـــولات التفاوضية هـــي : جولة جنيـــف (سويسرا) عـــام ١٩٤٧ وجـــولة أنسي (فرنســـا) عـــام ١٩٤٩ وجولة توركاي (بريطانيا) بين عامـــي ١٩٥٠ – ١٩٥١ وجولـــة جنيف (سويسرا) بيـــن عامـــي ١٩٥٢ – ١٩٥٦ وجولـــة ديلون (جنيف في سويسرا) بين عامي١٩٦٠ – ١٩٦١ ، وجولة كنيدي (جنيف في سويسرا) بين عامي ١٩٦٤ – ١٩٦٧ ، وجولة طوكيو(اليابان) بين عامي ١٩٧٣ – ١٩٧٩ .

المرحلة الثانية : المفاوضات بين عامي (١٩٨٦ – ١٩٩٤)

شهد الاقتصاد العالمي، بعد مفاوضات جولة طوكيو، الكثير من التغيرات والعوامل التي شكلت السبب الرئيس في توافق دولي عام على البدء في جولة جديدة من المفاوضات؛ إذ إن ارتفاع معدلات التضخم والبطالة، ومن ثم انخفاض معدلات الناتج المحلي الإجمالي، حمل بعض الدول على انتهاج سياسات انكماشية، انعكست على معدلات نمو التجارة الدولية .وازداد التردي الاقتصادي تفاقماً بظهور أزمة النفط، وأزمة الديون الخارجية للدول النامية، التي بدأت عام١٩٨٢ وحيث إن الاقتصاد العالمي كان في تلك الفترة يقوم على التكتلات الإقليمية، وخاصة في أوروبا وأمريكا وشرق آسيا، فقد تفاقمت التوترات التجارية بين تلك التكتلات ، ما قاد إلى البحث عن إطار مؤسساتي يؤطر المبادلات التجارية، ويحول دون النزاعات الاقتصادية فيما بينها والإجراءات الحمائية بأشكالها المختلفة، وظهرت الحاجة مرة أخرى إلى ضرورة إنشاء منظمة التجارة العالمية .ومن أجل هذا فإن من المهم أن تتعرف جميع الدول على محتوى هذه الاتفاقيات، وأن تتبين طبيعة ما سوف يترتب عليها من آثار، سلبية كانت أم ايجابية، حتى يكون باستطاعتها ترتيب أوضاعها ومراجعة سياساتها الداخلية والخارجية، للاستفادة مما قد يتيحه النظام الجديد للتجارة العالمية من فرص، ولتفادي ما قد ينتج عنه من أضرار [١]

في هذا المجال يصح التأكيد هنا على أن الدول النامية بشكل عام، والدول العربية بشكل خاص، تعاني من أمرين :أولهما ضعف موقعها في النظام الراهن للتجارة العالمية، وثانيهما تخلفها وعدم قدرتها على الانطلاق على طريق التنمية [٢] .

١- أسامة المجذوب: " العولمة والإقليمية ، مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية "، القاهرة ، الدار المصرية اللبنانية ، ٢٠٠٠ ، ص ٧٣ – ٧٦ .

٢- أسامة المجذوب : المصدر السابق ، ص ٧٣ – ٧٦ .

الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة الدولية: -

تمارس منظمة التجارة الدولية مهامها من خلال أجهزة تنظيمية، حددت اختصاصاتها ومسؤولياتها المادة الرابعة من اتفاقية إنشائها، وهي تتألف من المستويات الإدارية التالية-:

أولاً -الأجهزة الرئيسة :وتتمثل في المؤتمر الوزاري، باعتباره السلطة" التشريعية "في المنظمة، وتتلخص مهمته في السماح بتكييف القوانين متعددة الإطراف المنظمة للتجارة مع المعطيات المتغيرة في الاقتصاد العالمي، والمجلس العام وهو الجهاز" التنفيذي "الذي يضمن الإدارة اليومية للمنظمة.

- **المؤتمر الوزاري :ويعتبر أعلي سلطة في المنظمة، ويتكون من وزراء التجارة في الدول الأعضاء، وهو المصدر الرئيس لاتخاذ القرارات المتعلقة بآليات عمل المنظمة، ويجتمع المؤتمر الوزاري مرة كل عامين على الأقل، ويقوم بتشكيل لجان لتنفيذ المهام، بناء على الاتفاقيات الخاصة بالتجارة، وترفع تقريرا إلى المجلس العام لاتخاذ الإجراء المناسب، كما يتم خلاله تحديد الاتجاه السياسي للمنظمة[1].**

- **المجلس العام :- يتكون من ممثلي جميع الدول الأعضاء، ويلي المؤتمر الوزاري من حيث الأهمية، ويعقد اجتماعاته كلما دعت الحاجة، وله عدة وظائف منها تلك التي يسندها إليه المؤتمر الوزاري، وينشئ المجلس أجهزة مساندة، مثل مجلس تجارة السلع، ومجلس تجارة الخدمات، ومجلس حقوق الملكية الفكرية، كما أنه جهاز لفض المنازعات التجارية، وفحص السياسات التجارية، وتخضع له جميع المجالس القطاعية واللجان الفرعية ومجموعات العمل، كما تخول المادة الخامسة من اتفاقية منظمة التجارة العالمية المجلس العام اتخاذ الترتيبات اللازمة مع المنظمات الحكومية الدولية الأخرى، التي تتصل مسؤولياتها بمسؤوليات المنظمة.**

---

١ اوليفييه بلين : " منظمة التجارة العالمية"، ترجمة ، عثمان الجبالي المثوثي ، ط ٢ ، بنغازي، المركز العالمي لدراسات الكتاب الأخضر، ٢٠٠٧، ص ٣١ .

ثانيا -الأجهزة الفرعية :مهمتها مساعدة الأجهزة الرئيسة في أداء عملها.

المجالس " القطاعية " : تعمل تحت إشراف المجلس العام، بغرض مراقبة سير عمل كل من الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف، وتجتمع هذه المجالس عند الحاجة، والعضوية فيها متاحة لممثلي الدول الأعضاء دون استثناء . وتتكون مـــن :-

- **مجلس تجارة السلع : CTG ويحتوي على عدة لجان، منها اللجنة الزراعية، ولجنة الإجراءات الوقائية، ولجنة مراقبة المنسوجات، ولجنة الممارسات ضد الإغراق.**
- **مجلس تجارة الخدمات : CTS ويشرف على عدة مجموعات منها مجموعة المفاوضات حول الاتصالات، ولجنة تجارة الخدمات المصرفية.**
- **مجلس حقوق الملكية الفكرية : TRIPS ويهتم ببحث القضايا المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية ذات العلاقة بالتجارة.**

١- اللجان الفرعية :هي أربع لجان:

- **لجنة التجارة والبيئة :وتعنى بدراسة تأثير التجارة على البيئة.**
- **لجنة التجارة والتنمية :تهتم بالعالم الثالث وبالأخص الدول الأقل نمواً.**
- **لجنة القيود المفروضة لأهداف ترتبط بميزان المدفوعات :وتقدم الاستشارات بالقيود التي ترد على التجارة لأهداف ترتبط بميزان المدفوعات.**
- **لجنة الميزانية والمالية والإدارة :وتشرف على المسائل الداخلية للمنظمة [١]**

---

١ اوليفييه بلين : " منظمة التجارة العالمية"، المصدر السابق ، ترجمة :عثمان الجبالي المثوثي ، ط ٢ ، بنغازي ، المركز العالمي لدراسات الكتاب الأخضر، ٢٠٠٧ ، ص ٣١ .

الفرع الثاني / الانضمام للمنظمة والانسحاب منها :-

وفقا للمادة الحادية عشرة من الاتفاقية تعتبر جميع الدول الأعضاء في اتفاقية " الجات ١٩٤٧ " والجماعة الأوروبية أعضاء رئيسين أو أصليين في منظمة التجارة العالمية، منذ تأسيسها في يناير١٩٩٥، كما تحظى سبع منظمات دولية بعضوية المنظمة كأعضاء مراقبين دائمين.

وتجيز المادة الثانية عشرة من الاتفاقية التأسيسية للمنظمة لأي دولة أو إقليم جمركي منفصل، يتمتع باستقلالية تامة في تصريف علاقته التجارية الخارجية، أن ينضم إلى الاتفاقية، بالشروط التي يتفق عليها مع المنظمة، ويسري الانضمام إلى المنظمة على الاتفاقات التجارية الأخرى الملحقة بها، وفق مبدأ القبول الكلي أو عدمه .كما تنص المادة الخامسة عشرة من الميثاق التأسيسي للمنظمة علي حق الانسحاب منها، ويشمل الانسحاب كذلك جميع الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف، ويصبح نافذاً بعد ستة أشهر على تلقى طلب الانسحاب.

- شروط الانضمام لمنظمة التجارة الدولية:

تشترط المنظمة على الدولة الراغبة في الانضمام إليها تقديم طلب مرفق به دراسة وافية للأوضاع الاقتصادية والتجارية الوطنية، وتعهد بالالتزام بأحكام اتفاقيات الجات (GATT) جميعها، والالتزام بإجراء تعديلات هيكلية للأوضاع الاقتصادية لتطابق لوائحها وقوانينها الالتزامات المنصوص عليها في اتفاقيات الجات .(GATT) وإن رغبت الدولة طالبة الانضمام في عدم تطبيق أحكام الاتفاقيات على أي من الدول الأعضاء، فعليها أن تبين ذلك في طلبها، لأنه لا يحق لها ذلك بعد صدور قرار المؤتمر الوزاري بقبول عضويتها، وذلك استنادا إلى الاستثناء الذي حددته الاتفاقية التأسيسية للمنظمة [١] .

أما الخطوات التي تتخذها الدول للانضمام فيمكن ذكرها باختصار في الآتي :

١- مرحلة تقديم طلب الانضمام إلى السكرتارية، ويعقبه النظر في هذا الطلب من قبل المجلس العام، وإذا قبل الطلب تعين السكرتارية لجنة عمل للتفاوض مع الدولة، وتعين رئيسا لهذه المجموعة، تختاره من أحد السفراء المعتمدين لدى المنظمة.

---

١ - سمير اللقماني : " منظمة التجارة العالمية"، الرياض ، المكتبة الوطنية ، ٢٠٠٤ ، ص ٤٢ – ٤٤.

٢- **مرحلة الإعداد للمفاوضات من قبل الدولة طالبة العضوية، ويشمل تقديم مذكرة عن الاقتصاد الوطني ونظام التجارة الخارجية، توزع على الدول الأعضاء في المنظمة للاطلاع عليها ودراستها، وتوجيه أسئلة للدولة التي تطلب العضوية .**

٣- **المرحلة التي يكون قد تم فيها اتفاق نهائي حول التنازلات الجمركية وتثبيت سقوفها، وعلى تحديد التزامات قطاعات الخدمات التي سيتم تحرير التجارة فيها، عندها تعد مجموعة العمل تقريرها النهائي وقرارها بتنسيب الدولة للعضوية، وتعد مسودة مشروع بروتوكول الانضمام مع ملحقاته من جداول التعريفة الجمركية، وجداول الخدمات التي تم الاتفاق عليها سابقا، وترفع للمجلس العام والمؤتمر الوزاري للموافقة عليها .ومتى تمت الموافقة عليها يبلغ العضو بذلك، ويصبح الانضمام نافذ المفعول بعد ٣٠ يوماً من توقيع البروتوكول.**

وتجدر الإشارة هنا إلي انه تشير إحدى الدراسات إلى أن الدول الصناعية الكبرى المهيمنة ترى أنه على بعض الدول التي ترغب في الانضمام إلي منظمة التجارة العالمية أن تستوفي جملة من الشروط اللازمة لذلك، أهمها :إقامة نظام ديمقراطي وحماية حقوق الإنسان، وحماية الملكية الفكرية، وعدم تشغيل الأطفال دون سن العمل، وإجراء إصلاحات جوهرية في أنظمتها القانونية بشكل يتطابق مع المواثيق والمعاهدات الدولية المتعددة في المجالات السابقة [١] .

---

١ ولد سيدي محمد مصطفى : " تأثير منظمة التجارة العالمية على الاقتصاد العالمي"، بحث منشور على الانترنت ، نقلا من الموقع www. Aljazeera. net

المطلب الثاني / أهداف ووظائف منظمة التجارة الدولية

ان الالمام بأهداف ووظائف منظمة التجارة العالمية من اهم الامور التي سوف يتم التطرق اليها في هذا المطلب وذلك لغرض معرفة طريقة وكيفية عمل تلك المنظمة , ومعرفه اهداف منظمة معينة هو من اشد الحوافز للأفراد والمجموعات من الانضمام لتلك المنظمة والانخراط في صفوفها والاندراج تحت قوانينها . الاهداف عندما تكون واضحه المعالم متوافقة مع متطلبات المنظم لمنظمة معينه سيؤدي ذلك الى تشجيعه للانضمام اليها .

ولـــــذلك سيتم تناول هذا المطلب في الفرعين الآتيـــــن :

الفرع الاول : اهداف منظمه التجارة الدولية .

الفرع الثاني : وظائف منظمة التجارة الدولية.

الفرع الاول :- أهداف منظمة التجارة الدولية :

تغير دور" الجات "على مر السنين منذ ميلاد منظمة التجارة العالمية إلا أن الهدف الرئيس بقي كما هو يدعو إلى زيادة التجارة الحرة بين الأقطار الأعضاء .ولتحقيق هذه الغاية، هناك مجالات رئيسية ثلاثة تتعلق بنظام التجارة الدولية لتخفيف القيود وإزالة العوائق.

أولاً : أنها تقدم قانوناً للسلوك فيما يتعلق بتأسيس نظم التجارة الخارجية، وعلى وجه الخصوص المبادئ الإرشادية الخمسية التي تملي السياسة التجارية بموجب اتفاقية" الجات "وهي

١- معاملة الدولة الأكثر رعاية أو المبدأ الأساسي" للجات ."وهذا يعني أن الموقعين على اتفاقيات المنظمة لا يستطيعون وضع قيود تجارية تمييزية ضد شريك تجاري بالمنظمة على وجه الخصوص . وعلاوة على ذلك إذا قدم أحد الأقطار امتيازات تجارية إلى قطر آخر فإن عليه أن يقدم نفس الشروط إلى جميع الأعضاء الآخرين في المنظمة.

٢- الحماية من خلال التعرفة الجمركية : بينما الهدف العام للمنظمة هو إزالة الحواجز أمام التجارة نهائياً إلا أنها تعترف أيضاً بأنه في بعض المجالات يكون هذا الهدف غير قابل للتحقيق .ولما كان الحال كذلك، فإنها تهدف للتأكد من أنه إذا كان لابد من وجود الحماية التجارية، فإنها يجب أن تكون على شكل تعريفات جمركية لأن حواجز التعريفات الجمركية أكثر شفافية من أشكال الحماية الأخرى وتأثيرها أسهل للقياس بكثير.

٣- المعاملة الوطنية :الهدف الرئيس الثالث للجات يقضي في حالة دخول منتج مستورد إلى قطر ما، بإخضاعه إلى نفس التشريعات والضرائب كما لو أنه منتج محلياً.

٤- التبادلية :لا يوجد تعريف قانوني لهذا الاصطلاح ضمن ميثاق المنظمة ولكن المتعارف عليه هو أنه يعني أن إدارة جميع المفاوضات يجب أن تنفذ على أساس مفيد متبادل [١] .

٥- معاملة تفاضلية ومرضية للأقطار النامية :عندما تم تأسيس" الجات "في أواخر عام ١٩٤٧ كان وضع الأقطار النامية في نظام التجارة العالمية مختلفاً عن دورها الآن في إطار منظمة التجارة العالمية.

فمن الأيدولوجيات الرئيسة للتنمية أن الحاجة كانت تدعو إلى تطوير الصناعات الوطنية من خلال تنفيذ سياسات بديلة تتطلب مستويات جوهرية من حماية التجارة .ونتيجة لذلك، قدمت الجات عدداً كبيراً من الامتيازات الهامة للأقطار النامية خصوصاً أن هذه الأقطار ليس مطلوب منها أن تجري تخفيضات جمركية كالتي تقوم بها الأقطار المتقدمة المتطورة كما أنه مسموح لها فرض التعريفات الجمركية الخاصة بها والحواجز غير الجمركية أمام التجارة.

---

١ د .فهد العيتانى : " مذكرة تمهيدية عن منظمة التجارة العالمية وانعكاساتها على الأنشطة التجارية " ، جامعة الملك سعود ، ٢٠١٠ ، ص ١٩

الفرع الثاني / وظائف منظمة التجارة الدولية :-

١. **تسهل المنظمة تنفيذ واداره اعمال هذه الاتفاقية التجارية متعددة الاطراف وتعمل على دفع اهدافها , كما توفر الاطار الازم لتنفيذ واداره الاتفاقيات التجارية عديدة الاطراف. والاتفاقيات الملحقة بالمنظمة التي يترك للدول حرية الانضمام اليها ومن هذه الاتفاقيات ، الاتفاقية بالتجارة متعددة الأطراف الملحق رقم (٤) . وهي الاتفاقيات الملزمة للدول التي قبلتها فقط .**

٢. **توفر المنظمة محفلا للتفاوض فيما بين اعضائها بشأن العلاقات التجارية متعددة الاطراف في المسائل التي تتناولها الاتفاقات الواردة في ملحقات هذه الاتفاقية , ويجب على المنظمة ان توفر محفلا لمزيد من المفاوضات فيما بين اهدافها بشأن علاقاتهم التجارية متعددة الاطراف , واطارا لتنفيذ نتائج مثل هذه المفاوضات على النحو الذي يقرره المؤتمر الوزاري ويدور التفاوض بين الدول الأعضاء حول تسهيل الإجراءات لسير عمل المنظمة وتطبيق الاتفاقيات الخاصة بها بصورة افضل وغالبا" ماتكون الإجراءات عامة تخص الدول الأعضاء التي تتصف بحسن أداء اهداف المنظمة .**

٣. **الوصول الى هدف تحقيق اكبر قدر من التناسق في وضع السياسه الاقتصادية وتتعاون المنظمة على النحو المناسب مع صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للإنشاء والتعمير والوكالات التابعة لها[١]**

٤. **تدير المنظمة اليه مراجعة السياسه التجارية الواردة في اتفاقية منظمة التجارة العالمية لمعرفة مدى قدرة المنظمة على تطبيق القواعد الخاصة بحرية التجارة وطبيعة المشاكل التي اعترضت ذلك وما ترتب على ذلك من مشاكل وإجراءات المطلوب اتخاذها.**

٥. **تشرف المنظمة على سير وثيقه التفاهم المتعلقه بالقواعد والاجراءات التي تنظم تسويه المنازعات بين الدول الاعضاء والخاصة بتطبيق اتفاقية منظمة التجارة العالمية الاتفاقيات الملحقة بها , وتشرف المنظمة على القواعد الخاصة بذلك وتقوم الية تسوية المنازعات التجارية الدولية على أساس فرض الواقع وليس تطبيق القانون لهذا انيطت مشكلة تسوية المنازاعات بين الدول بالمجلس العام الذي يتكون من الدول الأعضاء جميعها في المنظمة ولم تسند هذه المهمة الى هيئة قانونية تصر قراراتها على أساس الحق والعدل بل الى هيئة عامة تقوم قراراتها على أساس الترضية عن طريق الضغط على طرف معين او اطراف عدة لتقديم تنازلات للوصول الى ترضية تحقق حرية التجارة العالمية [٢] .**

---

١ أ. رعد حسن: " اساسيات التجارة الدوليه المعاصرة " ، مدخل تنظيمي ، الجزء الثاني ٢٠٠١ ، ص ٤٠

٢ أ.د. سهيل حسن: " منظمة التجارة العالمية " طبعة الاولى الاصدار الثاني ٢٠٠٩ ص ١٦٤.

المبحث الثاني

الاثار الاقتصادية المترتبة على الانضمام الى منظمة التجارة الدولية :-

تمهيـــد :- هناك آثار اقتصاديه وقانونيه تترتب على الدول الاعضاء عند الانضمام الى عضويه كل نوع من انواع المنظمات او الشخصيات المعنوية ومنظمة التجارة العالمية هي نوع من تلك المنظمات يترتب على الانضمام اليها حقوق وواجبات تتمثل باثار تبرز للاعضاء المنتمين تكون اثارها اقتصاديه حتما . لانها منظمة مختصه بالاقتصاد الدولي وترتيب التفاهمات المشتركة بين الدول الاعضاء فيها , وايضا لا يفوتنا هنا ان نبين اننا معنيون بالآثار المنبثقه عن الاتفاق مع المنظمة حاضرا ومستقبلا وما يترتب عليه من اثار .

لذلك سيتـــم تقسيم المبحث الى مطلبين همـــــا :-

المطلب الاول : الآثار المترتبه على الانضمام الى منظمة التجارة الدولية .

المطلب الثاني : الآثار المترتبة على انضمام العراق الى منظمة التجارة الدولية .

المطلب الأول : الآثار الاقتصادية المترتبة على الانضمام الى منظمة التجارة الدولية .

في هذا المطلب سيتم التطرق بإيجاز الى الاثار الاقتصادية المترتبة على انضمام الدول الى منظمة التجارة الدولية وتقدير تلك الاثار لقرار الانضمام على الاقتصاد الدولي وكذلك ايجابيات وسلبيات الانضمام الى المنظمة .

وسيتـــم تقسيـــم هـــذا المطلب الى فرعيـــن :-

الفرع الأول : الآثار الاقتصادية المترتبة على الانضمام الى منظمة التجارة الدولية

الفرع الثاني : ايجابيات و سلبيات الانضمام الى منظمة التجارة الدولية

الفرع الأول : الآثار الاقتصادية المترتبة على الانضمام الى منظمة التجارة الدولية

يحق لأي دولة الانضمام إلى اتفاقية ألجات ٩٤ بالشروط التي يتم الاتفاق عليها بين الدولة و بين المنظمة، و يعني الانضمام على المنظمة العالمية للتجارة القبول الكلي (مبدأ الشمولية) بجميع الاتفاقيات التجارية و البروتوكولات و الملاحق، ويتخذ المؤتمر الوزاري قرار قبول العضوية بأغلبية ثلثي الأعضاء .كما يحق لأي عضو أن ينسحب من المنظمة العالمية للتجارة، و هذا يعني الانسحاب من أحكام جميع الاتفاقيات و يتم الانسحاب بعد مضي ستة أشهر من تاريخ تلقي مدير عام المنظمة إخطارا كتابيا ينص على طلب الانسحاب للدولة العضو .

لم يعد الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة سهلا كما كان في السابق بل أصبح خاضعا لإجراءات و مفاوضات طويلة يجب على أي دولة ترغب بالانضمام إلى الاتفاقية إتباعها و هي:

- **التقدم بطلب رسمي إلى الأمانة العامة للمنظمة في جنيف و يرفق به الوثائق التالية :**
- **دراسة عن أوضاع البلد الاقتصادية و سياستها في مجال التجارة الخارجية وسياسات الدعم الممنوح للمنتجين أو المصدرين .**
- **الأنظمة الجمركية و أنظمة الاستيراد و التصدير المعمول بها.**
- **جداول التعريفة الجمركية للسلع و الخدمات.**

تقوم الأمانة العامة للمنظمة بإعلام الدول الأعضاء في المنظمة و التي لها علاقات تجارية مع الدول الطالبة العضوية بهدف عقد مشاورات بشكل ثنائي وتحت إشراف المنظمة، ويشكل مجلس المنظمة فريق عمل مهمته دراسة و تحليل السياسات الاقتصادية و التجارية لهذه الدولة .

- **تجري مفاوضات الانضمام على مسارين الأول المشاورات الثنائية و الثاني متعدد الأطراف.**
- **يجمع فريق العمل نتائج مفاوضات المسارين و يقدم تقريرا إلى مجلس المنظمة و يتخذ المجلس الوزاري قرار قبول أو عدم قبول العضو.**
- **إذا حصل طالب الانضمام على موافقة ثلثي الأصوات يمكن لممثل الدولة طالبة العضوية أن يوقع على بروتوكول الانضمام، و يصبح الانضمام نافذا بعد 30 يوما من تاريخ التوقيع، و يتم بعد ذلك تصديق البروتوكول من السلطات الدستورية في الدولة طالبة العضوية.**

و يطلب عادة من الدولة طالبة الانضمام إعادة النظر في السياسات الاقتصادية و الإنمائية لتتفق مع أحكام ألمنظمة، كذلك إعادة النظر في هيكلة المؤسسات المصرفية و النقدية و اعتماد نظام الجودة و المواصفات العالمية و الرقابة في عملية الإنتاج، وتحسين المناخ الاستثماري، تطوير البنية الإنتاجية، دعم و تشجيع القطاع الخاص و تحرير الاقتصاد الوطني من قيود الاستثمار[١] .

---

١ عبد الناصر نزال العيادي :" منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية "، ط ١ ، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان ، ٢٠٠٤ ، ص ٥٦

الفرع الثاني : ايجابيات وسلبيات الانضمام الى منظمة التجارة الدولية .

تجيز المادة الثانية عشر من اتفاقية منظمة التجارة العالمية لاي دولة او اقليم جمركي منفصل يملك استقلال ذاتيًا كاملا في ادارة علاقاته التجارية الخارجية ان ينضم الي الاتفاقية بالشروط التي يتفق عليها بينه وبين المنظمة ويسري الانضمام الي المنظمة علي الاتفاقيات التجارية الاخرى الملحقة بها وفق مبدأ القبول الكلي او عدمه، ويتخذ المؤتمر الوزاري قرارات الانضمام ويوافق علي شروطه بأغلبية ثلثي اعضاء المنظمة . ويتطلب الانضمام تقديم طلب مرفق به دراسة وافيه للأوضاع الاقتصادية والتجارية الوطنية وتعهد بالتزام احكام اتفاقيات الجات جميعها والالتزام بأجراء تعديلات هيكلية للأوضاع الاقتصادية المحلية لتطابق لوائحها وقوانينها الالتزامات المنصوص عليها في اتفاقية الجات والقبول بتصنيف الدول علي اساس دول متقدمة ، دول نامية ودول أقل نموًا وان رغبت الدولة طالبة الانضمام عن تطبيق احكام الاتفاقيات علي اي من الدول الاعضاء فعليها ان تبين ذلك في طلبها لأنه لا يحق لها ذلك بعد صدور قرار المؤتمر الوزاري قبول عضويتها [١] .

ايجابيات الانضمام الى منظمة التجارة الدولية :

تنحصر الآثار الإيجابية في العمل على تجويد وتطوير تقنيات الصادرات بصورة تمكنها من المنافسة والنفاذ إلى الأسواق العالمية والاستفادة من تخفيض القيود الجمركية التي تفرضها الدول على وارداتها وزيادة فرص التصدير .وتتمثل أيضًا في تقليل تكلفة الإنتاج بزوال الضرائب على مدخلات الإنتاج التوسع الأفقي والرأسي للقطاع الاقتصادي وإدخال مواد جديدة من المنتجات المختلفة [٢] ويمكن في حالة وجود براءات اختراع ان يحميها ويحمي التقنيات الصناعية والخدمية في حال تواجدها [٣] .

ان التطورات التي فرضتها التحولات في النظام الاقتصادي العالمي والنظام التجار الدولي تجعل من التعامل مع الأوضاع الحالية خارج حدود المنطقة امرا بالغ الصعوبة والتعقيد فهو امر قد اصبح امر واقع و ولا يكفي التدليل على منطقية الانضمام الى المنظمة التجارة الدولية التحجج بخضوع قراراتها وسياستها للدول الكبرى اذ ينطبق الوضع على المنظمات الدولية جميعها بما فيها الامم المتحدة , ولعل الاستثمار الاجنبي الي يسعى الدول النامية ومنها العراق لتشجيعه قد لا يتحقق دون الانضمام للمنظمة التجارة الدولية حيث ان الانتاج لا يكون موجها للاستهلاك المحلي وانما للتصدير في قسمه الاكبر وهو مرتبط بالسوق العالمي التي تسيطر عليه المنظمة عن طريق ضمان حقوق الملكية لإجراءات الاستثمار وتأثيرها في السوق الدولية [٤] .

---

١ عبد السلام مصطفى عبد السلام : تساؤلات حول انضمام السودان لمنظمة التجارة، مجلة المصرفي ، العدد ٢٧ لسنة ٢٠٠٣

٢ محمد أحمد علي دنقل : مستشار ملف الزراعة والعروض السلعية في مفوضية شئون الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، (مقابله بمكتبه في المفوضية بالعمارة الكويتية، يوم ٢٠١٠/٣/٢٨) .

٣ عياش قويدر ، ابراهيمي عبدالله :" مجلة اقتصاديات شمال افريقيا " ، العدد ٢ ، ٢٠٠٧ ، ص ٦٩ .

٤ إبراهيم، محمد أحمد: " البعد الاجتماعي لعملية الانضمام "، ورشة عمل حول الآثار المترتبة على انضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية، دائرة البحوث الاقتصادية والاجتماعية ، قاعة الشارقة ، الخرطوم ، ٢٠٠٤ ، ص ١٣ .

الفرع الثاني :- سلبيات الانضمام الى منظمة التجارة الدولية

- **المنافسة غير المتكافئة للمنتجات المحلية مع المنتجات المستوردة عالية الجودة زهيدة الثمن ستزيح المنتجات المحلية من الأسواق.**
- **اضطرار الدولة للاستدانة لسد النقص في السلع الغذائية عن طريق الاستيراد.**
- **التحول التدريجي من استهلاك الغذاء التقليدي والسلع المحلية التي يتوافق إنتاجها واستهلاكها مع البيئة الطبيعية إلى نمو الاستهلاك الأجنبي وغير عناصر ومنتوجات الغذاء التقليدي للسكان مما سيترتب عليه نتائج خطيرة على الأمن الغذائي.**
- **إدخال التقنيات الحديثة التي يوفرها السوق الحر في العملية الإنتاجية يؤدي إلى إنتاج سلع وأنواع معالجة جينيا يتم زرعها مرة واحدة فقط ولا يتم تكثيرها من نفس نوعها وهي سلع قد تكون مرغوبة في المدى القصير ولكنها ذات مردود صحي خطير فيما بعد حيث تكون التقنيات التقليدية والعينات الاصلية قد اختفت.**
- **ازدياد نسبة المجاعات نظرًا لانعدام مصادر توفير العملات الحرة لشراء الغذاء من السوق العالمي بوجود صادرات لا سبيل لها للنفاذ للأسواق العالمية، وحتى إذا تم استيراد كمية كافية من الغذاء فأنه من الصعب تأمين الاستهلاك لجميع أفراد المجتمع بسبب التأثير السلبي على القوة الشرائية الناتج عن ارتفاع الأسعار والذي يطال الطبقات الفقيرة فتعجز عن الشراء وهذا ما حدث في السودان نتيجة تطبيق سياسات التحرير الاقتصادي.**
- **تظل الدول العظمى تبتكر الأساليب المختلفة للمراوغات والالتفاف حول اتفاقيات الجات لحماية قطاعاتها الزراعية بشدة وتدعم الزراعة بمليارات الدولارات في الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي واليابان بشكل يحمي أسواقها من نفاذ السلع الزراعية للبلدان الفقيرة فالدول العظمي تملك الإمكانات لإبقاء السلع الزراعية خارج نطاق التجارة الدولية لوقت طويل[١] .**

١ محمد أحمد علي دنقل : مصدر سابق .

المطلب الثاني :- الاثار المترتبة على انضمام العراق الى منظمة التجارة الدولية .

للمنظمة العالمية للتجارة دورا رئيسيا يتمثل في إدارة السياسات التجارية للدول الأعضاء وتؤثر في توجهاتها ومستقبلها بصورة قد تفوق الصلاحيات الممنوحة لكل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي . ومزايا العضوية في المنظمة لا تنصب على دول معينة فقط، بل تمتد لتشمل كل المجتمع الدولي، ومما لا شك فيه أن درجة الاستفادة سوف تختلف من دولة إلى أخرى حسب درجة تقدمها الاقتصادي ونوع صادراتها وارداتها ومراحل التصنيع التي تمر بها وقد شرعت الدول على اختلاف نظمها الاقتصادية إلى المسارعة والاشتراك في هذا التجمع الدولي .

ولذلك سيتـــم تقسيم هـــذا المطلب الى فرعيـــن همـــا :

الفرع الاول :- انضمام العراق الى منظمة التجارة الدولية.

الفرع الثاني :- الاثار الاقتصادية المترتبة على انضمام العراق الى منظمة التجارة الدولية .

الفرع الأول :- انضمام العراق الى منظمة التجارة الدولية.

انضمام العراق ومتطلبات التكييف :-

١ - اعتبارات الوضع التجاري الراهن :-

هناك العديد من الامور التي تفرض نفسها كخصائص لواقع حال التجارة في العراق وهو يشرع بانضمامه الى منظمة التجارة الدولية , لا بد من اخذها بالاعتبار وهي -:

- **ضرورة ان ينظر الى ان العراق يعيش حاليا مرحلة استثنائية في جوانب حياته الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والامنية.**
- **خضوعه التام لأكبر عملية اغراق للسوق المحلية من السلع الاستهلاكية الرديئة من مناشئ مختلفة ومجهولة احيانا.**
- **انعدام الرقابة والسيطرة على دخول المواد المستوردة بالرغم من الاقرار المتأخر لقانون التعريفة الجمركية من قبل مجلس النواب.**
- **تراجع وانكماش دور الدولة في القطاع التجاري , وافتقار القطاع الخاص للنضج وامكانية لعب الدور المفترض له كما ينبغي.**
- **الظروف الضبابية المحيطة بأساليب تصدير النفط العراقي الذي يشكل كل الصادرات العراقية تقريبا.**

٢- غياب قاعدة البيانات الاحصائية الدقيقة عن المحددات الاقتصادية الفنية المهمة ولو يشهد بلد غير العراق في العالم ظروفا التقى فيها الدمار الذي اصاب البنى التحتية للاقتصاد الوطني مع انتهاك الواقع التجاري في ظل الانفتاح , ومع ذلك فان طريقة التمهيد للانضمام الى منظمة اتسمت بالتسرع واتباع سياسة احراق المرتحل حتى بالنسبة للمتطلبات الفنية واتخاذ القرارات المهنية , قبل انضاجها , حول العديد من الاجراءات المالية والتجارية . بينما عادة ما يرافق انضمام بلد ما لمنتظمة بهذا الحجم قدر من التهيئة على مستوى الجماهير والمجتمع المدني والاعلام مع ابراز لدور تقارير وابحاث المختصين التي تحسب مقدما تفاصيل الواقع بايجابياته وسلبياته.

هناك جملة من التحديات والمشكلات التي تواجه البلدان التي تنضم الى منظمة التجارة العالمية وبشكل خاص العراق والبلدان النامية بشكل عام وأهمها ما يأتي [1] :

١- ان التحدي الأساسي الذي تمثله المنظمة المذكورة بالنسبة للبلدان الأعضاء، خاصة البلدان النامية، هي انها تضع اقتصاد البلد عموماً والصناعة والنشاط التجاري بشكل خاص في مواجهة مع منافسين عالميين يمتلكون الخبرة الطويلة (الفنية والادارية) والتكنولوجيا المتطورة والقدرة على الوصول الى مصادر التمويل، وهذه كلها امور تفتقر اليها الصناعة في البلدان النامية ومنها العراق .ان مصدر هذه المنافسة غير المتكافئة هي الشركات متعددة الجنسية التي تلعب دوراً مهماً في تشكيل وتحديد قوى السوق العالمي .حيث انها تستند في اعمالها على سلطة الاحتكار التي تساهم في خلق اسواق شاذة وغير طبيعية بحيث تمكنها من تحقيق الارباح الكبيرة، الامر الذي يجعل الشركات الوطنية في البلدان النامية اسيرة لتصرفات الشركات الاجنبية العملاقة .

٢- ان مثل ذلك يساهم في خلق اجواء غير تنافسية وذلك بالضد مما تفترضه عملية الانضمام الى منظمة التجارة العالمية فالشركات متعددة الجنسية تمتلك الحرية في رسم سياساتها الداخلية (فيما بين الشركات الام والشركات الفرعية التابعة لها) وهذا يؤدي الى تهميش دور ونشاط الشركات الوطنية ويتعارض مع الاهداف الاقتصادية للعديد من البلدان النامية.

٣- ان استراتيجيات وهيكلية الانتاج للشركات متعددة الجنسية قد لا تستجيب للأولويات الاجتماعية للبلد النامي المضيف للاستثمار الاجنبي ، فهي غالباً ما تميل لإنتاج منتجات كماليه لسهوله تحقيق الكسب من هذه المنتجات التي تستهدف ذوي الدخول المرتفعة عادة في حين تركز سياسات البلدان النامية، في اغلب الاحيان، على أنتاج السلع الاساسية لسد حاجة الفئات الاجتماعية الواسعة.

٤- ان المنظمة الدولية تفرض على البلد الذي يحصل على العضوية تخفيض معدل التعرفة الجمركية على المنتجات الصناعية والمواد المستوردة وذلك خلال فترة زمنية معينة (في الغالب عشر سنوات) وان مثل هذه الفترة قد لا تكون كافية في العديد من الحالات .آما ان المنظمة تلزم البلدان الاعضاء بعدم فرض اية ضرائب او رسوم اخرى على المستوردات باستثناء تلك المستوفاة مقابل خدمة مقدمة .تفرض المنظمة أيضاً على الاعضاء ضمان ازالة جميع القيود الكمية على الواردات الداخلة اليها مثل الحصص او الموافقات المسبقة او المنع التام للاستيراد من بعض السلع والمواد .وتمتد هذه الاجراءات لتشمل الالتزام بكافة متطلبات اتفاقية الحواجز الفنية للتجارة .

٥- تفرض المنظمة ايضاً العمل على تطبيق القوانين والتعليمات الخاصة بحقوق الملكية الفكرية، وهذا يعني بأن البلدان الاعضاء لا تستطيع استخدام هذه الحقوق دون دفع رسوم معينة الى اصحاب الملكية الفكرية، آما هو الحال في استخدام تراخيص الانتاج أو اعادة انتاج النتاجات الادبية أو الفنية او الصناعية من خلال التقليد او الاستنساخ وما شابه .وبطبيعة الحال فأن مثل هذا الاجراء من شأنه ان يؤثر على مستوى المعرفة والدراية الفنية والادبية للبلدان المعنية ويؤدي كذلك الى ارتفاع تكاليف الانتاج .ان القيود الفنية على التجارة والتي تفرضها المنظمة الدولية على الاعضاء وكذلك منظمة التقييس الدولية، والتشدد في تطبيقها، يضع العراقيل والصعوبات امام المصدرين في البلدان النامية ويؤثر سلباً على حجم الصادرات وعلى الميزان التجاري وميزان المدفوعات، فضلاً عن حجم الصرف الاجنبي لديها.

---

١ د.ايسر ياسين : " اثر قرار الانضمام الى منظمة التجارة الدولية على الاقتصاد العراقي " ، ممثل الهيئة الوطنية للاستثمار في اللجنة الوطنية العليا للانضمام الى منظمة التجارة العالمية ، ٢٠٠٨ – ٢٠١٠ ، ص ١ .

٢ د.ايسر ياسين ، مصدر السابق، ص ٢

الفرع الثاني :- الاثار الاقتصادية المترتبة على انضمام العراق الى منظمة التجارة الدولية

ان تقدير الاثار المتوقعة لقرار الانضمام لمنظمة التجارة الدولية على الاقتصاد العراقي ليس بالأمر اليسير ويتطلب دراسات تغطي انشطة الانتاج السلعي والخدمي المختلفة وفي ضوء الاثار المتوقعة لقرار الانضمام من عدمه تبقى مقدره بحسب السلبيات والايجابيات المتوقع تحققها في ظل طبيعة الاقتصاد ومدى تأقلمه مع المعطيات الاقتصادية الدولية وذلك في ظل الانظمة والسياسات التي تتبناها المنظمة , يستقصر البحث على تقديم مؤشرات عامة لانعكاسات قرار الانضمام على الاقتصاد ككل وذلك من خلال اخذ بنقاط التالية.

- دراسة الاثار المتوقعة على الاقتصاد العراقي بعد الانضمام الى المنظمة لابد وان تأخذ في الاعتبار الخصائص الاساسية للاقتصاد العراقي والتي من ابرزها اعتماد الدخل العام بشكل كبير على سلعة اولية هي النفط , حيث تشكل الصادرات النفطية ما يزيد عن ٩٨ % من اجمالي الصادرات العراقية وفق تقديرا الجهاز المركزي للإحصاء . وكذلك الاعتماد على الخارج بشكل كبير في توفير السلع الغذائية حيث يشكل المستورد من الغذاء اكثر من ٨٠ % من حجم الاستهلاك المحلي .

- قرار الانضمام من عدمه ينبغي ان لا يخضع للحسابات السياسية والمواقف الايديولوجية والقرارات المسبقة , وانما ينبغي ان يحدد بناء على دراسة شاملة للمعطيات الاقتصادية الخاصة بالعراق محليا ودوليا , وينبغي ان تشمل كل مكونات الاقتصاد ومدى الضرر الذي سيلحق بها او المكاسب التي ستتحقق لها تبعا لقرار الانضمام.

لعل ما حصل للعراق من جراء اطلاق التجارة كان من الامور التي استبيح بها الاقتصاد العراقي امام الاغراق الاقتصادي على صعيد الاستيراد . ولم يخضع لاي قيد سوى ضريبية الـ ٥% (رسم اعادة الاعمار) مستثنى منها بعض المواد الانسانية والكتب قبل ان يقترح زيادتها الى ١٠% في موازنة عام ٢٠٠٦ وهو الامر الذي لم ينفذ حتى الان . فترتب على لك لدور القطاع الخاص الذي يستهدفه برنامج الاصلاح , وتردي قدرة الصناعة الوطنية على المنافسة والنمو [١] .

---

١ د .احمد خلف : " الصناعة الاردنية ومنظمة التجارة العالمية ملامح قانونية "، جريدة الرأي الاردنية . وانظر الى: سامي الخير الله , الانضمام لمنظمة التجارة العالمية حافز لرفع قدرات الانتاج المحلي، جريدة الصباح (البغدادية) .

التأثيرات الايجابية لانضمام العراق لمنظمة التجارة الدولية : -

١- **من ابرز التأثيرات الايجابية المتوقعة من الانضمام لمنظمة التجارة العالمية هي دفع الاقتصاد الوطني باتجاه الاقتصاد الحر والمنافسة العالمية والتي تفضي الى انتاج السلع بأسعار منخفضة وبمواصفات عالية بما يحقق الفائدة للمستهلكين والمنتجين على حد سواء .فالمستهلكون ينتفعون من الاسعار المنخفضة بسبب انخفاض مستوى الرسوم الجمركية او حتى الغائها، والمنتجون ينتفعون من توسيع حجم الانتاج وانخفاض التكاليف الانتاجية في حالة كونهم يتمتعون بالقدرات التنافسية.**

٢- **ان الاتفاقية مع المنظمة تتضمن نصوصا تقضي بمعاملة مميزة وتفضيليه للبلدان النامية (المادة ٥/١٢) وتؤهله للحصول على كثير من الحقوق والمنافع والفرص لفتح الاسواق العالمية أمام الصادرات الوطنية وتحفيز الانتاج الوطني .**

٣- **ان التوسع المتوقع في الانتاج من شانه توسيع فرص العمل وتقليص حجم البطالة من جهة وتوسيع فرص التصدير للأسواق الخارجية من جهة اخرى ,والذي ينعكس ايجابيا على الميزان التجاري وميزان المدفوعات.**

٤- **ان الانضمام يساهم في حماية المنتجات المحلية من الممارسات التجارية الضارة وخاصة حالات الاغراق من خلال السماح بإصدار التشريعات اللازمة لمكافحة الحالات المذكورة.**

٥- **واخيراً، فان انفتاح الاسواق العالمية والمنافسة يعملان على تشجيع حركة الاستثمار الاجنبي ويسهل تدفق التكنولوجيا الحديثة الى البلد المعني والذي يعزز القدرات التكنولوجية المحلية ويحفز الاستثمار المحلي[١].**

تقرير مكتب السكرتير العام للمنظمة على الرابط : www.civcus.org/new/content/desk

التأثيرات السلبية لانضمام العراق لمنظمة التجارة الدولية :-

وبالمقابل فان الانضمام ينطوي على سلبيات ومواجهة تحديات كبيرة وخطيرة لا بد من التعامل معها وتذليلها لغرض التمكن من الاستفادة من عضوية المنظمة واهم هذا السلبيات [١] هـــي :

١- **ان الايجابيات المذكورة انفاً هي بمثابة احتمال قائم وليس نتيجة حتمية، فالأمر يعتمد على واقع البلد المعني وظروفه الاقتصادية ومدى قدرته على التكيف والايفاء بمتطلبات الانتفاع من المميزات الايجابية التي تقدمها المنظمة.**

٢- **ان الانفتاح التام للأسواق العالمية وإلغاء الرسوم الجمركية وكل اشكال الحماية والدعم سوف يكون، بطبيعة الحال، في صالح البلدان المتقدمة التي تمتلك اقتصاداً متطوراً وقدرات انتاجية وتصديرية هائلة ومستوى عال من التنافسية، وقطعا فأن ذلك لن يكون في صالح البلدان النامية الضعيفة والمتخلفة وذات القدرات الانتاجية والتصديرية المحدودة جدا .ان هذا من شانه ان يعرض الاقتصادات الضعيفة الى منافسة غير عادلة وغير متكافئة من شانها ان تلحق افدح الاضرار باقتصاداتها ومنتجاتها وصناعاتها.**

٣- **ان حكومات البلدان الغنية تدفع باتجاه تطبيق الليبراليه المتطرفة دون تمييز لاقتصادات البلدان النامية وذلك بدلا من دعم السياسات التجارية التي تعزز التنمية المستدامة وازالة الفقر .ان مثل هذه الليبرالية تستهدف فتح الاسواق دون تهيئة الفرص المتساوية وتفرض عليها اتباع الخصخصة دون اي اعتبار للظروف الخاصة.**

٤- **في الوقت الذي تقوم البلدان الغنية بالضغط على البلدان النامية لتطبيق السياسات الليبرالية وفتح اسواقها للبلدان المذكورة في مجال المنتجات الزراعية والصناعية والخدمات فأنها في نفس الوقت تبدو هي مصممة على الابقاء على الحمائية وعلى تقديم الاعانات، وخاصة بالنسبة للسلع الزراعية .ولهذا فأن هناك شكوكً عميقة بأن فرض الليبرالية على البلدان النامية سيقود الى آثار سلبية للعراق[٢].**

---

١ د .عبد الناصر نزال العبادي : مصدر سابق ، ص ٨٧ .

١ د .ثائر محمود رشيد : " منظمة التجارة العالمية، وانعكاساتها على واقع القطاع الصناعي "، الجزء (٤) جريدة الزمان عدد ٢٠٠٥/١١/٢٨ .

وفضلاً عما تقدم فأن هناك العديد من المعوقات التي يواجهها العراق حالياً والتي تمثل اعباءً اضافية لا تساعد على الاستفادة من مميزات الانضمام ولا تجعله قادراً على تجنب السلبيات ومن اهمها:

- **ان حوالي ٩٠% من مشروعات القطاع الصناعي الخاص متوقفة لأسباب امنية ومالية وفنية، فضلاً عن مشكلة الكهرباء .وان اغلب مصانع القطاع المختلط متوقفة هي الاخرى لنفس الاسباب .آما ان القطاع الصناعي العام شبه معطل وان المصانع العاملة فيه تعمل بربع او ثلث طاقاتها الانتاجية.**
- **ان ترهل الجهاز الاداري الحكومي يستنزف نسبة كبيرة من ميزانية الدولة التشغيلية ويؤثر سلباً على الميزانية الاستثمارية.**
- **ان الوضع في القطاع الزراعي ليس احسن حالاً من القطاع الصناعي بسبب شح المياه وارتفاع تكاليف مستلزمات الانتاج من بذور وأسمدة وانقطاع الكهرباء ومزاحمة المنتجات المستوردة من دول الجوار.**
- **ان ارتفاع مستوى التضخم النقدي وأرتفاع الاسعار يمثل مشكلة ومعوقاً امام محاولة تصدير المنتجات المحلية.**
- **آما ان الوضع الامني الهش وغير المستقر يضيف أعباء اضافية علي النشاط الاقتصادي والاستثماري في البلد.**

إن شدة التأثيرات السلبية على الصناعة والناجم عن الانضمام يتأثر بعدد من العوامل اهمها مقدار شمولية تطبيق برنامج تحرير التجارة وكذلك الفترة الزمنية التي يتم تطبيق اجراءات تحرير التجارة خلالها، فكلما كان البرنامج محدوداً ومتدرجاً آلما كان التأثير السلبي ضعيفاً والعكس صحيح .آما ويعتمد التأثير السلبي ايضاً على مستوى القدرة التنافسية للمنتجات، حيث يتناسب الاثر السلبي عكسياً مع مستوى القدرة التنافسية .وأخيراً فأنه آلما كانت الاهمية النسبية للصناعة كبيرة في النشاط الاقتصادي كلما تترك عملية الانضمام تأثيراً كبيراً ومهماً [١] .

---

١ د .عبد الناصر نزال العبادي : مصدر سابق ، ص ٨٧

الخاتمـــــة

ان التحدي الاساسي الذي تمثله منظمة التجارة الدولية بالنسبة للدول الاعضاء ، خاصة البلدان النامية هي انها تضع اقتصاد البلد عموما" والصناعة والنشاط التجاري بشكل خاص في مواجهة منافسين يمتلكون الخبرة والتكنلوجيا المتطورة والقدرة على الوصول الى مصادر التمويل وهذه كلها امور تفتقر اليها التجارة الدولية في البلدان النامية ومنها بلدنا العراق .

وفي ما يلي الاستنتاجـــات و التوصيـــات التـــي أسفرت عنها نتائـــج البحث.

اولا:- الاستنتاجـــات :-

١- ان الانضـــمام للمنظمـــة الدوليـــة يفـــتح فرصـــاً مختلفـــة للاســـتفادة مـــن انفتـــاح الاســـواق العالميـــة وتخفـــيض او الغـــاء الرســـوم الجمركيـــة بوجـــه الصـــادرات العراقيـــة مـــن الســـلع والخـــدمات المختلفـــة الامـــر الـــذي يشـــجع القطـــاع الصـــناعي والقطاعـــات الاخـــرى علـــى النمـــو والتطور ورفع مستوى الكفاءة الانتاجية.

٢- كمـــا ان انفتـــاح الســـوق العراقـــي علـــى مختلـــف انـــواع الســـلع والبضـــائع الاجنبيـــة بنوعيـــات جيـــدة ورســـوم جمركيـــة منخفضـــة او بـــدون رســـوم ســـوف يمثـــل منفعـــة اقتصـــادية للمســـتهلكين فـــي الـــداخل فضـــلاً عـــن تشـــجيع دخـــول الخبـــرات الفنيـــة والاداريـــة وتـــدفق التكنولوجيـــا بمـــا يعـــزز مـــن القـــدرات التكنولوجيـــا المحليـــة وتطـــوير عمليـــة التنميـــة الاقتصادية.

٣- وفـــي حالـــة اســـتمرار الوضـــع الاقتصـــادي والتجـــاري فـــي العـــراق علـــى مـــا هـــو عليـــه الآن والمتمثـــل بأنفتـــاح الســـوق العراقيـــة علـــى مختلـــف انـــواع الســـلع ومـــن مناشـــيء غيـــر معتمـــدة فـــأن انضـــمام العـــراق للمنظمـــة الدوليـــة فـــي مثـــل هـــذه الحالـــة ســـوف يـــؤمن حصـــول المســـتهلك العراقـــي والســـوق العراقيـــة علـــى اجـــود انـــواع الســـلع مـــن المناشـــيء المعتمـــدة وبأســـعار تنافسية وهذا يمثل منفعة لكل من المستهلك العراقي والسوق العراقية.

٤- لكن الفرص والامتيازات المذكورة والناجمة عن الانضمام لمنظمة التجارة العالمية هي متاحة فقط للبلد المؤهل والقادر على الاستفادة منها والذي يستطيع تكييف أوضاعه لمواجهة التحديات الجديدة التي تنجم عن الانضمام للمنظمة الدولية.

٣١

ثانيا :- التوصيات :

استنادا إلى ما توصل إليه البحث من نتائج فإن الباحثة توصي بما يلي :

١- العمل على وضع برنامج الاصلاحات الاقتصادية التي تؤهل البلد والاقتصاد الوطني للظروف الجديدة بما يحقق النهوض بمستوى الكفاءة الاقتصادية للصناعة والقطاعات الاقتصادية الاخرى وذلك من خلال وضع استراتيجية تنموية ورسم سياسات اقتصادية واضحة ومتناغمة فيما بينها بحيث تحقق الاهداف المرسومة في الاستراتيجية التنموية.

٢- السعي للحصول على اطول فترة زمنية ممكنة للإعفاء من تطبيق القوانين وسريانها بغية اعطاء الفرصة الكافية للتهيؤ والتكيف لمواجهة المنافسة الدولية.

٣- العمل على ترشيق الجهاز الاداري للدولة والقضاء على الترهل الموجود فيه لتقليص البطالة المقنعة, ورفع كفاءة من يتبقى من الجهاز الاداري الى المستوى المطلوب بكل الوسائل الممكنة، مع تقديم آل الدعم والتشجيع للقطاعين الخاص والمختلط ليأخذ دوره في عملية التنمية الاقتصادية.

٤- قيام الحكومة بتقديم الحوافز والخدمات والتسهيلات المختلفة لتأهيل وتطوير الصناعة والقطاعات الاقتصادية المختلفة وبما لا يتعارض مع القوانين وتعليمات منظمة التجارة العالمية .

٥- العمل على تعزيز عملية البحث والتطوير وتحسين في الصناعات الوطنية لتطوير وتحسين جودة المنتجات بما يتلاءم مع البيئة التنافسية الجديدة

المصـــــــــــادر

اولا" :- الكتـــــــــب

١- أسامة المجذوب: " العولمة والإقليمية ، مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية "، * القاهرة , الدار المصرية اللبنانية ، ٢٠٠٠

٢- د.ايسر ياسين : " اثر قرار الانضمام الى منظمة التجارة الدولية على الاقتصاد العراقي ",ممثل الهيئة الوطنية للاستثمار في اللجنة الوطنية العليا للانضمام الى منظمة التجارة العالمية, ٢٠٠٨ ــ ٢٠١٠

٣- أ.د. سهيل حسن: " منظمة التجارة العالمية " طبعة الاولى الاصدار الثاني ٢٠٠٩

٤- سمير اللقماني : " منظمة التجارة العالمية"، الرياض ، المكتبة الوطنية ، ٢٠٠٤

٥- عبد السلام مصطفى عبد السلام : تساؤلات حول انضمام السودان لمنظمة التجارة، مجلة المصرفي ، العدد ٢٧ لسنة ٢٠٠٣

٦- عياش قويدر ، ابراهيمي عبدالله :" مجلة اقتصاديات شمال افريقيا " ، العدد ٢ ، ٢٠٠٧

٧- د .عبد الناصر نزال العيادي :" منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية "، ط ١ ، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان ، ٢٠٠٤

٨- أ. رعد حسن: " اساسيات التجارة الدوليه المعاصرة " ، مدخل تنظيمي، الجزء الثاني ٢٠٠١

٩- د .فهد العيتانى : " مذكرة تمهيدية عن منظمة التجارة العالمية وانعكاساتها على الأنشطة التجارية " ، جامعة الملك سعود ، ٢٠١٠

ثانيـــــا" :- البحـــوث و المقالات :

١ - د .احمد خلف : " الصناعة الاردنية ومنظمة التجارة العالمية ملامح قانونية "، جريدة الرأي الاردنية . وانظر الى: سامي الخير الله، الانضمام لمنظمة التجارة العالمية حافز لرفع قدرات الانتاج المحلي، جريدة الصباح (البغدادية)

٢ - د .ثائر محمود رشيد : " منظمة التجارة العالمية، وانعكاساتها على واقع القطاع الصناعي "، الجزء (٤) جريدة الزمان عدد ٢٠٠٥/١١/٢٨ .

٣ - محمد أحمد علي دنقل : مستشار ملف الزراعة والعروض السلعية في مفوضية شئون الانضمام لمنظمة التجارة العالمية ، (مقابله بمكتبه في المفوضية بالعمارة الكويتية،

يوم ٢٠١٠/٣/٢٨)

٤- إبراهيم، محمد أحمد: " البعد الاجتماعي لعملية الانضمام "، ورشة عمل حول الآثار المترتبة على انضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية، دائرة البحوث الاقتصادية والاجتماعية ، قاعة الشارقة ، الخرطوم ، ٢٠٠٤

ثالثـــــا" :- مـــواقع الانترنـــــت :

١ - ولد سيدي محمد مصطفى : " تأثير منظمة التجارة العالمية على الاقتصاد العالمي"، بحث منشور على الانترنت ، نقلا من الموقع www. Aljazeera. Net

٢ - تقرير مكتب السكرتير العام للمنظمة على الرابط www.civcus.org/new/content/desk

رابعـــــا" :- الكتـب الاجنبيـــة :

١٦- اوليفييه بلين : " منظمة التجارة العالمية"، ترجمة ، عثمان الجبالي المثوثي ، ط ٢ ، بنغازي، المركز العالمي لدراسات الكتاب الأخضر، ٢٠٠٧